العرب
الأربعاء 2020/08/12
السنة 43 العدد 11787

القاهرة تفتح تجارة الغاز الطبيعي أمام القطاع الخاص

جهاز تنظيم الغاز يمنح 15 ترخيصا للشركات ويكسر احتكار الحكومة

طرحت القاهرة تجارة وتداول الغاز الطبيعي أمام المستثمرين، بعد أن كانت حكرا على الحكومة، تزامنا مع تجاوزها فجوة الاستهلاك القاسية خلال السنوات الماضية، وبلوغها مرحلة الاكتفاء الذاتي، وتحقيق فائض للتصدير.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - فتحت القاهرة آفاقا استثمارية جديدة أمام رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في مجال تجارة وتداول الغاز، وسمحت للقطاع الخاص بطرق هذا القطاع الذي ظل حكرا على الشركات الحكومية على مدى عقود ولأسباب إستراتيجية.

وافق جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز على الترخيص لنحو 15 شركة دفعة واحدة لطرق باب القطاع الجديد، إلا أن الشركات الحكومية استحوذت على نصيب الأسد في القائمة، ربما لجاهزيتها وسرعة تحركها حتى لا تتخلف عن درب المنافسة مع الشركات الخاصة.

ضمت قائمة التراخيص الجديدة شركات: المصرية للغازات الطبيعي جاسكو، وغاز مصر، والمصرية لتوزيع الغاز الطبيعي للمدن، تاون جاس وغاز الأقاليم، ريجاس وسيناء للغاز، وأوفر سيز والوطنية للغاز، ناتجاس وغاز القاهرة، والفيوم للغاز، وماي جاس.

وشملت القائمة أيضا: سيتي جاس، ووادي النيل للغاز، ووترانس جاس، وريبكو جاس، فضلا عن منح رخصة للشركة القابضة للغازات الطبيعية إيجاس، في مجال شحن الغاز.

وتعد هذه الخطوة أولى فعاليات الجهاز القوية، منذ تدشينه خلال ثلاث سنوات، وبعد أن حققت القاهرة اكتفاء ذاتيا من الغاز الطبيعي والتحول إلى التصدير.

وحدد الجهاز قيمة رسوم إصدار ترخيص نشاط النقل بواقع 0.044 سنت للمليون وحدة حرارية، ورسوم ترخيص نشاط التوزيع بقيمة 0.016 سنت للمليون وحدة حرارية، وقيمة رسوم نشاط شحن الغاز بواقع 0.024 سنت للمليون وحدة حرارية، ونشاط التوريد بنحو 0.006 سنت.

وكشفت بيانات وزارة البترول والثروة المعدنية بمصر، عن متوسط معدلات إنتاج الغاز الطبيعي حاليا بنحو 7.2 مليار قدم مكعب يوميا، في حين تدور معدلات الاستهلاك حول 6 مليارات قدم مكعب يوميا، ما يفتح أفقا جديدا لتصدير الغاز أمام شركات القطاع الخاص.

ويستحوذ قطاع الكهرباء على نحو 60.3 في المئة من إجمالي استهلاك البلاد من الغاز الطبيعي، أما قطاعات الصناعة والمنازل وتموين السيارات والبترول ومشتقاته فتستحوذ على 39.7 في المئة.

ووقعت وزارة البترول خلال السنوات الست الماضية نحو 84 اتفاقية مع شركات عالمية للبحث عن الغاز والبترول باستثمارات تصل إلى نحو 15 مليار دولار، في شرق وغرب البحر المتوسط والبحر الأحمر والصحراء الغربية، ما ينذر بوفرة جديدة مرتقبة في إنتاج الغاز الطبيعي.

وقال محمد سعدالدين، رئيس جمعية مستثمري الغاز، إن منح جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز تراخيص للعمل في توزيع وتوريد الغاز لشركات القطاع الخاص في مصر يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع.

وأضاف لـ"العرب"، أن القاهرة لجأت إلى تدشين الجهاز عام 2017، بعد أن أعلنت عن رغبتها في التحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز الطبيعي في المنطقة، وبالتالي كان عليها تأسيس جهاز ينظم هذه الحركة، ويهدف إلى عدم احتكار الحكومة للأنشطة المتعلقة بالغاز الطبيعي، ومن ثم أصبح من حق شركات القطاع الخاص تصدير واستيراد وبيع الغاز دون مشكلات.

وبات أمام شركات القطاع الخاص في الوضع الجديد اللجوء للجهاز المستقل عند أي مشكلات، فضلا عن وجود كيان يمنح تراخيص مزاولة النشاط بعيدا على الإجراءات البيروقراطية.

كانت الهيئة العامة للبترول، هي المتحكم الرئيسي في حركة السوق قبل بزوغ نجم الجهاز، الأمر الذي ضيع فرصا استثمارية كبيرة على البلاد.

ويضمن الوضع الجديد، شفافية المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية، والالتزام بمعايير العمل في مجال تجارة وتداول الغاز الطبيعي.

ومن أهم شروط دخول الشركات هذا النشاط التمتع بالملاءة المالية الكبيرة، والخبرة السابقة في القطاع، علاوة على الاشتراطات الفنية المتعلقة بكل نشاط، سواء النقل أو التوزيع أو التوريد.

وقال حسين الغزاوي رئيس لجنة الطاقة بجمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، إن دخول شركات القطاع الخاص للعمل بقطاع الغاز أولى ثمار خطط التحول إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز.

محمد سعدالدين

التراخيص تعزز تدفق الاستثمارات في قطاع الغاز

وأوضح لـ"العرب"، أن تعدد الشركات العاملة بالقطاع بعد قرار جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز يشعل المنافسة بين الشركات، ما يضمن سعرا عادلا وخدمة أفضل للمستهلك، إلى جانب عوائد اقتصادية للقرار على المدى المتوسط والطويل من شأنها ضم قطاع واعد لأجندة البلاد الاستثمارية.

وتقود جماعات الضغط التي تمثل مصالح المستثمرين حملات للضغط على وزارة البترول والثروة المعدنية لخفض أسعار الغاز الطبيعي للمصانع، ورفعت عددا من المطالبات لرئاسة مجلس الوزراء.

وأقرت اللجنة الوزارية للطاقة بيع الغاز للمصانع بنحو 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهي وحدة القياس في مجال الغاز، إلا أن هذه المستويات لا ترضي طموحات المستثمرين الذين يطالبون خفض هذه المستويات لـ3 دولارات.

وعلى صوت جماعات الضغط تزامنا مع تفشي وباء كورونا وما خلفه من تداعيات سلبية على النشاط الاقتصادي، أعلنت وزارة البترول عن حزمة مبادرات تستهدف التيسير على المصانع التي تستخدم الغاز الطبيعي في عمليات التشغيل والإنتاج.

وشملت المبادرة إعفاء المصانع الخاصة والحكومية من ديون مستحقة واجبة السداد لوزارة البترول بقيمة 330 مليون دولار الناتجة عن بنود خاصة بعقود توريد الغاز الطبيعي للمصانع.

وأمعنت في الحوافز وألغت غرامات التأخير المتراكمة على المصانع بأثر رجعي والتي تعود إلى عام 2009، وإعفاء جميع المصانع بنسبة تصل إلى نحو 65 في المئة من غرامة تجاوز حدود الاستهلاك المنصوص عليها في تعاقداتها مع وزارة البترول.

وكشف مصدر مطلع بوزارة البترول أن الوضع الجديد يسمح للمصانع التعاقد من الشركات المرخص لها بمزاولة تداول وتجارة الغاز للحصول على احتياجاتها.

وأشار المصدر لـ"العرب"، إلى أن الاتجاه الجديد يفتح الباب أمام تعدد مصادر حصول المصانع على الغاز من خلال الشركات الحكومية أو الخاصة، ويضمن سعرا عادلا للغاز وفق آليات السوق، والكف عن لصق تهم احتكار الوزارة لفرض مستويات سعرية مبالغ فيها.

وسبق هذا الإجراء موافقة القاهرة للقطاع الخاص باستيراد الغاز الطبيعي من إسرائيل، ورغم أنه كان تطبيعا دبلوماسيا اقتصاديا، إلا أنه فتح نافذة جديدة أمام الشركات لتعدد مصادر الحصول على الغاز بالسعر الذي تراه مناسبا.

ووقعت شركة "دولفينوس" التي يمتلكها رجل الأعمال المصري علاء عرفة اتفاقا مع شركة "ديليك" للحفر الإسرائيلية لاستيراد الغاز التي تمتلك حقلي غاز "تمار ولوثيان" الإسرائيليين، مدته عشر سنوات بمقتضاه تستورد مصر غازا طبيعيا من إسرائيل بقيمة 15 مليار دولار.

حسين الغزاوي

مصر وضعت أولى ثمار التحول لمركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة

وبموجب العقد يوجه استخدام الغاز الإسرائيلي لاستخدامات مصانع القطاع الخاص، ورغم دخول الاتفاق حيز التنفيذ منذ منتصف يناير الماضي، غير أن أصحاب المصانع يواصلون شكوى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي رغم تعدد المصادر.

انفتاح استراتيجي على المتوسط

إجراءات مغربية عملية لإنقاذ قطاع العقارات من الركود

إطلاق منصة رقمية لتسهيل التمويل ورقمنة التعاملات لتحفيز الاستثمار

منح المغرب قطاع العقارات قوة دفع جديدة لتحفيزه وإنقاذه من خطر الركود المحدق وذلك بإحداث استراتيجية تمويل للتشجيع على الاستثمار في القطاع عبر منصة إلكترونية تساهم أيضا في رقمنة الإدارة وترسيخ أسس التحول الرقمي.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أطلقت الحكومة المغربية منصة رقمية لتسهيل تمويل القطاع العقاري من خلال توفير مرونة على إسداء القروض في خطوة تعكس الحرص على الحفاظ على نشاط العقارات رغم الوباء وتحفيز المستثمرين وتسهيل التعاملات الرقمية.

ويعد الاستثمار في العقار بالمغرب واحدا من أهم مصادر الدخل التي يسعى القطاع الخاص والمهنيون الحصول عليها، حيث طالب الفاعلون في القطاع مرارا بتجاوز عقبة الحصول على التمويل الكافي والخبرة في التعامل مع هذا القطاع الحيوي.

وتشجيعا على اقتناء العقارات بمرونة أطلقت مجموعة بنك أفريقيا، بالمغرب الاثنين، منصة إلكترونية جديدة خاصة بالقروض العقارية في إطار إستراتيجيتها لرقمنة المنتجات والخدمات المصرفية، حيث تمكن المنصة العملاء في القطاع الخاص والمهنيين والمغاربة المقيمين في الخارج من تسجيل طلب القرض العقاري عن بعد، والاستفادة من مجانية تكاليف الملف والخبرة.

وتمكنت المؤسسات المصرفية المغربية من تكوين سيولة كافية مكّنتها من الإفراج عن 1.7 مليار دولار كقروض نقدية من 8.5 مليار دولار، اعتبارا من مطلع يونيو 2020، بضمان صندوق الضمان المركزي لمساعدة الشركات المتضررة من أزمة كورونا حاليا منها المشتغلة في قطاع العقار.

ولكن الإشكال هو أن المصارف المغربية تضع أمام الشركات التي ترغب في الاقتراض شرط القرض مقابل الرهن العقاري، كيفما كانت إستراتيجية الشركة ومخططاتها التنموية أو رقم معاملاتها.

ويقول الخبير في قطاع العقارات إدريس الفينا، إن ذلك جعل العديد من الشركات تتوجه باستمرار نحو اقتناء المزيد من العقارات لوضعها كرهونات للاستفادة من المزيد من القروض البنكية.

وأقرت الحكومة بداية السنة الحالية مُقتضيات قانونية جديدة تُتيح للمُستثمرين سواء الأشخاص الذاتيين أو المعنويين، لاقتناء العقارات الزراعية الموجودة في المناطق القروية بهدف الرفع من الإنتاج والمردودية والتحفيز على التشغيل في العالم القروي، مع الحفاظ على الطابع الزراعي للأراضي المعنية.

وتدفع المصارف جل الشركات المشتغلة بقطاع العقار إلى اقتناء العقارات من أجل توفيرها كرهونات حقيقية كي تحصل على قروض، ويخلق هذا الوضع مشكلا للمصارف وللاقتصاد على حد سواء، حسب إدريس الفينا، موضحا أن عددا من الأصول العقارية التي تقتنيها الشركات تبقى جامدة أو خارج الدورة الاقتصادية لسنوات بالمقابل تصبح حسابات المصارف مثقلة برهون عقارية لا يمكن لأحد تقدير قيمتها الحقيقية ولا جودتها.

شكيب لعلج

نحاول الحفاظ على الوظائف في قطاع العقارات

وأوصى خبراء في العقارات محافظ بنك المغرب الجواهري عبداللطيف بتقييم هذا الوضع وما يترتب عليه من آثار على تمويل الشركات المشتغلة في القطاع الذي يعد أحد القطاعات الإنتاجية المساهمة في تنمية الاقتصاد.

وتتزايد المطالب لإنعاش قطاع العقارات بتمكين الشركات من الاستفادة بنوع من المرونة على مستوى آجال التسليم، وتشجيع المصارف على مرافقة الشركات عبر تعزيز خطوط الائتمان الخاصة بها.

وجراء الوباء أحيلت نحو 60 في المئة من الشركات العقارية إلى الإفلاس، حسب إحصائيات الفيدرالية الوطنية للبناء ما جعل القطاع يدخل في أزمة حقيقية، سواء تعلق الأمر بالعرض أو الطلب.

وقال رئيس الاتحاد العام لشركات المغرب شكيب لعلج، إن "قطاع العقارات يشكل واحدا من القطاعات التي تشغل عددا كبيرا من اليد العاملة، ونعمل حاليا على محاولة الحفاظ على فرص العمل، خاصة تلك المرتبطة بقطاع العقارات، وهذا أمر ممكن التحقق".

ويُساهم القطاع بأكثر من 14 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي، كما يوظف قطاع صناعة البناء في المغرب، الذي يضم أنشطة الأشغال العمومية والإنعاش العقاري، أكثر من مليون شخص، ويستحوذ على حوالي 30 في المئة من الالتزامات المصرفية.

وإحصائيا تراَجَع إجمالي معاملات القطاع بنسبة 31 في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري، وسط توقعات تشير إلى تفاقم الخسائر التي يتكبدها هذا القطاع، خاصة في ظل الركود الكبير الذي يمر منه تسويق العقارات السكنية منذ بداية تفشي فايروس كورونا شهر مارس الماضي.

وبالنسبة للبيانات الرسمية الصادرة عن بنك المغرب، (المصرف المركزي)، فقد أشارت إلى تسجيل انخفاض كبير في مبيعات الشقق السكنية بنسبة قاربت 33 في المئة، وهو أعلى تراجع يسجله القطاع منذ سنوات.

وانعكس هذا التراجع السلبي في تسويق الشقق على معاملات بيع وشراء الأراضي المعدة للبناء بنسبة فاقت 27 في المئة، إلى جانب تسجيل تأثر معاملات العقارات المخصصة للاستعمالات المهنية بنسبة 25 في المئة.

وارتباطا بأزمة كورونا يشار إلى أن مؤشر أسعار الأصول العقارية شهدت تراجعا بنسبة 1.6 في المئة بسبب انخفاض أسعار العقارات السكنية بنسبة 1.8 في المئة.

كما انخفض مؤشر الأراضي الحضرية بنسبة 1.1 في المئة، والعقارات المخصصة للاستعمال المهني بنسبة 3.3 في المئة.

وتراجعت الأسعار بنسبة 1.5 في المئة، نتيجة انخفاض أسعار الشقق بنسبة 1.2 في المئة والمنازل بنسبة 3.2 في المئة والفيلات بنسبة 4.7 في المئة.

ولتجاوز هذه الأزمة تعمل الحكومة المغربية على تشجيع الاستثمار في قطاع العقار كمجال حيوي، من خلال اعتماد إستراتيجية وطنية في هذا القطاع، لتسهيل عملية الاستثمار، ولتمكين قطاع الإنشاءات من القيام بدوره في تعزيز العملية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب.

في حاجة للدعم